

راوا على رأس هذه اللجنة مدير معمل شيمين نفسه»(٤٦). « انه ليس محزنا فحسب ، بل بسبب للاشمزاز ان الضرائب في فلسطين تفرض على طبقات الشعب بالطريقة الاتية : تسمح الحكومة بان يكلف الرجل الذي يكون محصوله السنوي ٢٣ جنيا و ٣٧٠ ملا بدمع ٢٥ بالمئة من الضرائب ، بينما التاجر ، واصحاب المهن الحرة والمستخدمون الذين دخلهم الف جنيا في السنة ينالهم ١٢ بالمئة من جميع ضرائب الحكومة»(٤٧).

كان الفلاح الصغير والمتوسط يزرع تحت ذلك العبء ، ليس فقط بسبب سياسة الانقار والسلب ، ولكن بسبب الشعار الذي كان يرغمه الصهاينة : « اليد العاملة العبرية فقط » وشعار « الانتاج العبري فقط » وكان ذلك يؤدي « ليس فقط الى تشغيل الصناعيين والمزارعين اليهود لعمال يهود فحسب ، ودفن اجور اعلى ، ولكن ايضا لتحديد اسعار اعلى لمنتجاتهم . ان مبدأ الانتاج العبري كان يشجع السكان اليهود على تفضيل المنتجات اليهودية باسعارها الاعلى من منافستها العربية»(٤٨). فاذا تذكرنا — كما رأينا في السابق — ان معظم المواد الخام كانت معفاة من الضرائب ، وان الضرائب الجبركية كانت عالية على السلع المستوردة والتي كانت تنتج المصانع اليهودية في فلسطين مثلها ، ادركنا ان شعار « الانتاج العبري فقط » كان شعارا يتحمل عبئه الفقراء العرب بالدرجة الاولى مقابل ذلك كانت الطبقة التي اصطلح على تسميتها بطبقة « الامندية » والتي تعيش في المدن ، تحصل على الجزء الاوفر من دخلها من الارض الزراعية المؤجرة للفلاحين ومن فوائد الديون التي كانوا يقدمونها للفلاح — وفي الثلاثينات لم يكن هؤلاء الامندية قد شرعوا بتوظيف اموالهم في الصناعة وفي الاعمال في المدن ( شرعوا في ذلك مع بداية الاربعينات على نطاق محدود ) ، ولكن حتى هذا الابتزاز كان يشكل بالنسبة للفلاح شرا اقل فتكا من شر الصهيونية ، فاستغلال « الامندية » ، الطبقة التي نمت حول الاستقراطية الانتعاشية وكسبت حمايتها منذ الحكم التركي ، لم يكن يصل الى حد الاقتلاع، وكانت « المؤسسات » التي نمت منذ عهد سحيقة حول هذه العلاقات ( الحمولة ، العائلة ، المشيرة ، الطائفة .. الخ ) تجعل ذلك التناقض الفادح يبدو اقل خطرا ،

على الفلاح ان يعيش بسـ ١٩ جنيا ونصف سنويا هو وعائلته بينما المعدل اللازم لتغطية اود عائلة ملاحية ، كما يقول التقرير نفسه ، هو ٢٦ جنيا . « ان طبقة الفلاحين هي في الحقيقة الطبقة الوحيدة التي يتحتم عليها ان تساعد في القيام بعبء جميع انواع الضرائب في فلسطين ... ان السياسة التي تتبعها الحكومة ترمي الى وضع الفلاح في حالات اقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي»(٤٤).

لقد كان للهجرة اليهودية ، والمسألة المهمة المرتبطة بها وهي تحويل الاقتصاد « الفلسطيني » من اقتصاد زراعي عربي الى اقتصاد صناعي يهودي اثرهما المباشر على الفلاح العربي الصغير بالدرجة الاولى كما رأينا : ان الاعفاءات الضريبية التي كانت تمنح للمهاجرين اليهود ، والاعفاءات التي كانت تغطي استيرادات تتعلق بتنشيط الصناعة اليهودية وذلك بفرض ضريبة جبركية عالية على المنتجات المستوردة ، وباعفاء المواد الخام ، والمواد المصنوعة صنعا اوليا ، والفحم والاكياس والالات .. الخ من الضرائب الجبركية كانت تعوض عن طريق ابتزاز الفلاح العربي. فقد ارتفع معدل ضريبة الجبرك من ١١ بالمئة في بدء الانتداب الى اكثر من ٢٦ بالمئة في ١٩٣٥ : ١٠٠ بالمئة على السكر و ١٤٩ بالمئة على الدخان و ٢٠٨ على البنزين ، و ٤٠ بالمئة على الثقاب ، و ٢٦ بالمئة على القهوة»(٤٥). ان طوق الحصار الاقتصادي لخضه بصورة رمزية هذه الحكاية التي رواها المطران غريغوريوس حجار امام لجنة بيل في ١٩٣٧ : « كنت مرة في قرية الرامة في قضاء عكا ، وهناك سمعت شكوى السكان ( في ) هذه البلدة وجوارها ( التي ) فيها اكبر موسم للزيتون والزيت النقي ، وطالما كثر ( الاهالي ) الشكاوى الى المدوب السامي عن استعمال معمل شيمين للزيت الصناعي ، ( وهو المعمل ) الذي تعززه الحكومة بان تعفي من الرسوم الجبركية كل ما يرد اليه من الفول السوداني ، الذي يستخرج منه الزيت ، وبعد ذلك يخلط هذا الزيت بزيت الزيتون ، وتباع باسعار دنينة جدا ، وقد الح الاهالي في شكاوى ( كذا بالاصل ) متكررة بطلب حماية زيتهم من هذه الآفة ، فالتت الحكومة لجنة كلفتها بالاستمعا الى شكاوى اهل القرية ، وتوجهت الى الرامة ، وما كان اشد دهشة هؤلاء وامتصاصهم عندما